

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/L.26
7 February 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة السابعة

جنيف، ٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من جدول الأعمال

تنويع الصادرات والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية

التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

التجارة والبيئة والتنمية

تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك

المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

التوصيات المتفق عليها الموجهة إلى أمانة الأونكتاد*

تخطط اللجنة علماً مع التقدير بالوثائق ذات النوعية العالية التي أعدها الأمانة لدورتها السابعة. وهي تعترف وتشيد بما أجرته الأمانة من بحوث وتحليلات بشأن قضايا التجارة الدولية وبُعدها الإنمائي، وما تضطلع به من أنشطة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات. وهي تدعو الأونكتاد إلى مواصلة أعماله وأنشطته وتكثيفها حسب الاقتضاء، وبخاصة في سياق متابعة برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة، آخذاً في اعتباره الاحتياجات الخاصة

* كما اعتمدتها اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

لأقل البلدان نمواً. وتكرّر اللجنة طلبها من أمانة الأونكتاد بأن ترصد بصورة منتظمة التقدم المحرز فيما يتصل ببرنامج عمل الدوحة من منظور قضايا التنمية وبأن تقوم، عند الطلب، بتوفير الدعم الموضوعي لمختلف هيئات منظمة التجارة العالمية والأعضاء.

كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل ما يجريه من تحليلات موجّهة نحو السياسة العامة وما يقوم به من أنشطة في مجال بناء القدرات، وأن يضطلع بعمل بشأن السلع الأساسية في المجالات التالية:

- تحليل وتقييم آثار النتائج المحتملة للمفاوضات المتعددة الأطراف والترتيبات التفضيلية، وبخاصة فيما يتعلق بآثارها على القدرة التنافسية للسلع الأساسية التي تنتجها البلدان النامية وتنتج بها على المستوى الدولي؛
- تحليل توزيع القيمة المضافة عبر سلسلة التوريد فيما يتصل بسلع أساسية محددة تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية، على أن يتم هذا التحليل، كل ما كان ذلك مناسباً، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وتحديد السياسات الرامية إلى زيادة القيمة المضافة التي تحصل عليها هذه البلدان؛
- تحليل الفرص المتاحة لتنويع قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية والأثر المترتب على هذا التنويع، وتحديد نُظم الدعم المحلي غير المتوفرة، واقتراح السبل الكفيلة بسد هذه الفجوات؛
- دراسة إمكانية التطبيق العملي لخيارات السياسة العامة فيما يخص التعامل مع الاختلالات في أسواق السلع الأساسية وما يترتب عليها من أثر سلبي على التنمية وعلى المجموعات المحرومة؛
- مواصلة ما يبذله من جهود في مساعدة البلدان النامية على صياغة السياسات التي تمكّنها من تنويع صادراتها وتعزيز قدرتها التنافسية.

وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل ما يُجريه من تحليلات موجّهة نحو السياسة العامة وما يقوم به من أنشطة في مجال بناء القدرات، وأن يضطلع بعمل على صعيد الخدمات في المجالات التالية:

- تقييم قطاعات الخدمات في البلدان النامية، ومواصلة تحسين الإحصاءات والبيانات المتعلقة بإنتاج وتجارة الخدمات؛
- إجراء دراسات تتناول قطاعات محددة من أجل تحديد الفرص التصديرية في القطاعات التي تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية، مع الاهتمام بصفة خاصة بأثر عمليات التحرير والخصخصة على

إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وينبغي أن يشمل هذا التحليل على قضايا شاملة لعدة قطاعات، مثل التنظيم المحلي، وآليات التدابير الوقائية في حالات الطوارئ، والإعانات؛

- تحديد وتحليل الوسائط والتدابير المحددة من أجل التطبيق الفعال للمادة الرابعة في سياق المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛
- تحليل سبل ووسائل تيسير صادرات الخدمات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة من خلال المزيد من الالتزامات فيما يتصل بحركة تنقل الأشخاص الطبيعيين ضمن أسلوب التوريد ٤ بمقتضى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛
- تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها التفاوضية في المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية، وبخاصة في إطار عملية تقديم الطلبات والعروض في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل ما يجريه من تحليلات موجهة نحو السياسة العامة وما يقوم به من أنشطة بناء للقدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية؛ وينبغي له بصفة خاصة القيام بما يلي:

- بحث إمكانية إنشاء فريق استشاري معني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية يُنسّق ويتعاون على نحو وثيق مع الهيئات الأخرى فيما تضطلع به من أعمال وما تتخذه من مبادرات ذات صلة، مع مشاركة القطاع الخاص، كنشاط قائم على أساس المشاريع؛
- تعزيز فرقة العمل المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، وهي الفرقة المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية، وذلك كمتابعة ملموسة للتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة؛
- تيسير إمكانية الحصول على المشورة العلمية والتقنية بشأن القضايا المتصلة بالتدابير البيئية وتدابير الصحة والصحة النباتية، وتأثير التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها، وبخاصة في سياق مبادرة الأونكتاد بشأن دبلوماسية العلم والتكنولوجيا؛
- تعزيز العمل المضطلع به من قبل فرقة العمل المعنية ببناء القدرات والمشاركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، والمشاريع الرامية إلى بناء القدرات لأغراض تحسين عملية رسم السياسات والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية في سياق ما بعد مؤتمر الدوحة؛

- تعزيز العمل الذي يضطلع به في إطار برنامج التجارة في المنتجات البيولوجية، وبخاصة في سياق متابعة الشراكات التي أقيمت في مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة من أجل ترويج التجارة وتنويع الصادرات والاستثمار لدعم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛
 - مواصلة العمل بشأن وضع المعايير وتوحيد الأنظمة البيئية والصحية، مع مراعاة البُعد الإنمائي؛
 - مواصلة تحليل آثار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على التجارة والاستثمار.
- وتشجع اللجنة الحكومات الأعضاء على دعم العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن السلع الأساسية، وتطبيق نتائج هذا العمل في البلدان النامية من خلال توفير موارد خارجة عن الميزانية لأغراض توسيع البحوث والأنشطة المضطلع بها على المستوى القطري وتعزيز التعاون التقني.

— — — — —